الأمم المتحدة

S/PV.8347



مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٣٤٧

الثلاثاء، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١١

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد رادومسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس

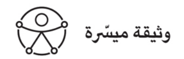
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

1828113 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

تأبين ضحايا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نجلس هنا اليوم في ١١ أيلول/سبتمبر. وبعد مضي سبعة عشر عاما على هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نشعر اليوم بحزن يعادل ما شعرنا به يوم وقوعها. كنت في الاحتفال التذكاري بمناسبة ١١ أيلول/سبتمبر صباح هذا اليوم. لقد شرعوا في تلاوة الأسماء. وبينما نبدأ هذه الجلسة لمجلس الأمن، لا يزالون يتلون أسماء الأشخاص الذين فُقدوا. لقد فقدنا الآلاف من الناس في ذلك اليوم. فقدنا أمهات وآباء. فقدنا شقيقات وأشقاء. فقدنا أبناء وبنات. فقدنا أصدقاء. وشهدنا البطولة في أبهى وجوهها. شهدنا أصدقاء يساعدون بعضهم بعضا. وشهدنا أناسا يساعدون أشخاصا من ذوي الإعاقة. ورأينا مسعفين يعودون إلى المباني المحترقة، وهم يعلمون أنهم قد لا يرجعون منها. لقد كانت شهادة حقيقية على الشجاعة والتضحية والروح الوطنية.

ولكن ذلك اليوم علمنا الكثير من الدروس. علمنا درس وجوب أن نبقى يقظين على الدوام. وعلمنا درس أن الشر موجود. وعلمنا درس أنه ينبغي لنا ألا نتوقف أبدا عن السعي من أجل السلام والأمن في هذا العالم. وهكذا، عندما ننظر إلى الأمريكان ونرى الولايات المتحدة الأمريكية التي تقف اليوم، نرى أننا نزيد من كفاحنا، ونندافع بحماس أكبر، ونحب بقوة أكبر لأننا نعرف ماهية الألم والتضحية. ولكننا نعرف أيضا أننا لن ننسى أبدا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأرجو من أعضاء المجلس الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة.

وقف أعضاء مجلس الأمن مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يصادف اليوم ذكرى حزينة، وقد رجعنا لتونا من إحياء ذكرى الضحايا المساكين الذين لقوا حتفهم في تلك المأساة الرهيبة. هنالك قسم شرطة ومركز إطفاء قبالة البعثة الروسية في نيويورك شارك موظفوهما في إنقاذ الناس يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وقد ذهبتُ اليوم إلى رئيس مركز الإطفاء لأعرب له عن مواساتي وتقديري لبطولة رجال الإطفاء والشرطة الذين ساعدوا في الإنقاذ.

وأود أيضاً أن أذكّر المجلس بأن الرئيس بوتين كان في ذلك اليوم ١١ أيلول/سبتمبر أول القادة الأجانب الذين اتصلوا بالرئيس جورج دبليو بوش للإعراب عن تعازيه ودعمه واستعداده للمساعدة في مكافحة هذه الظاهرة الوحشية التي كنا نشهدها. إن روسيا على دراية بالإرهاب الدولي، وذلك ليس سماعيا وحسب، للأسف. ونواصل التواصل مع جميع البلدان، ونعتقد أن من واجبنا مكافحة هذه الآفة معاً، ويشهد اقتراحنا

الداعي إلى إنشاء ائتلاف دولي واسع حقا لمكافحة الإرهاب الدولي على ذلك.

وبعد أن لمسنا الاهتمام البادي بمؤتمر القمة الثالث للبلدان الضامنة لصيغة أستانا، المعقود في طهران في ٧ أيلول/سبتمبر، قررنا الحديث عن نتائجه الرئيسية في إطار مجلس الأمن. لقد كان الاجتماع معلَماً رئيسياً على طريق إعادة السلام وترسيخ تسوية في الأجل الطويل في الجمهورية العربية السورية. وبالتعاون مع نظرائنا الأتراك والإيرانيين، قمنا بتعميم البيان الختامي المشترك بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. وقد بعثَتْ خطاباتُ الرؤساء الثلاثة خلال مؤتمر القمة ومؤتمرهم الصحفي وبيانهم المشترك برسالة واضحة إلى المجتمع الدولي مفادها أن روسيا وإيران وتركيا على استعداد للقيام بكل ما في وسعهم لمواصلة الإسهام في التدمير النهائي للإرهاب على الأراضي السورية، ووضع حد لمعاناة المدنيين وترسيخ إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع وإحراز تقدم حقيقي في العملية السياسية، مما يمكّن السوريين أنفسهم من تقرير مستقبلهم. ومن المهم أيضاً أن البلدان الضامنة أعادت تأكيد التزامها بسيادة سورية ووحدتها واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية باعتبار ذلك الأساس لجميع إجراءاتها التي تتخذها في سياق هذه الأزمة.

لقد دارت مناقشة موضوعية في طهران بشأن الحالة في إدلب، حيث يتركّز عشرات الآلاف من المقاتلين من جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الأخرى التي أعلن مجلس الأمن حظرها بوصفها إرهابية. ومن هذا المنطلق، أعربت كل من روسيا وإيران وتركيا عن عزمها المشترك على القضاء تماماً على فلول الإرهاب هذه في جميع أنحاء سورية والتي تهدد أمن المنطقة، مع إيلاء العناية القصوى للوقاية من الإصابات في صفوف المدنيين. ولا ينبغي لنا أن نفوّت فرصة المصالحة لأولئك الذين هم على استعداد للحوار، ونأمل أن يسمع من هم في إدلب هذا النداء. وإننا نطالب الجماعات المسلحة بوقف قصف المدن والقرى المسالمة، وهو الأمر الذي يجري بصورة منتظمة. وبالأمس القريب، قُتل تسعة أشخاص، من بينهم أطفال، وأصيب عشرات بجراح في هجوم بالصواريخ ومدافع الهاون على مدينة محردة في شمالي محافظة حماة، وقُتل ثلاثة أشخاص عندما أُطلقت عدة قذائف صاروخية على بلدة السقيلبية المجاورة.

وأشار البيان المشترك إلى الحاجة الملحّة إلى أن ينأى أفراد المعارضة المسلحة الذين اختاروا طريق التسوية السياسية بأنفسهم عن الإرهابيين. ويرى المشاركون في مؤتمر القمة أن هذا الفصل سيكون حاسماً في ضمان سلامة السكان المدنيين. وهذا هو السبب في أن من اجتمعوا في طهران ناشدوا جميع أعضاء المجتمع الدولي ممن يملكون قدرة التأثير على الجماعات المسلحة في إدلب التعاون في فصلهم عن الإرهابيين. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نسمح للإرهابيين باتخاذ مئات الآلاف من المدنيين في إدلب رهائن واستخدامهم كدروع بشرية إلى أجل غير مسمى. وكما ينص كل قرار من قرارات الأمم المتحدة، لا يمكن أن يكون هناك تعايش مع الإرهابيين، ولا يجوز السماح لهم بالإفلات من العقاب. وفي نهاية المطاف، فكل هذه المجموعات متفرعة ومنبثقة عن نفس تنظيم القاعدة الذي أطلقنا جميعاً كفاحاً مشتركاً ضده في أعقاب الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والذي يمكننا أن نتوقع منه أسوأ الأعمال الوحشية في أي مكان من العالم. ونحن نتذكر تلك الأحداث المأساوية في هذا اليوم بالتحديد.

وقد أكد مؤتمر قمة طهران مرة أخرى حقيقة أنه لا بديل عن التوصل إلى تسوية سياسية في سورية. ويحدونا الأمل في أن تلقى رسالة البلدان الثلاثة الضامنة آذاناً صاغية من الجميع. ويكتسي هذا الموقف اليوم أهمية خاصة في ظل التهديدات باللجوء إلى التدخل العسكري في سورية وضرب المرافق الحكومية بدعوى الرد على ادعاءات استخدام دمشق للمواد السامة والادعاءات بأن

الرئيس الأسد أمر باستخدام غاز الكلور. إن السلطات السورية لا تُعدّ للقيام بذلك. وهي لا تملك أسلحة كيميائية. ونطلب إلى المجلس مرة أخرى الإصغاء: من وجهة نظر عسكرية، لا يوجد أي مبرر لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب دمشق، لأن ذلك ضارّ لها على الصعيدين العسكري والسياسي لأنه سيكون بمثابة دعوة للثلاثي الغربي لضرب سورية، وهو ما يهددون بفعله بنفس ذريعة استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، هناك احتمال قوي لحدوث استفزازات من جانب معارضي دمشق الذين يعوّلون على دعم رُعاتهم الأجانب، ولدينا أدلة دامغة على التحضيرات لذلك.

وقد عارض مؤتمر القمة الثالث في أستانا هذه المحاولات العسكرية الخطرة والعبثية بتفعيل عملية سياسية بقيادة السوريين أنفسهم وتنفيذهم، دون إملاء أو ضغط من الخارج. وبناء على تعليمات من الرؤساء الثلاثة، من المقرر أن يعقد ممثلون رفيعو المستوى لكل من روسيا وإيران وتركيا مشاورات في ١٠ و ١١ أيلول/سبتمبر مع ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، بهدف إنشاء لجنة دستورية ذات أكبر تمثيل ممكن في جنيف في أقرب وقت ممكن، بحيث تكون قادرة على التعبير عن مصالح وتطلعات جميع السوريين وبدء العمل وفقاً لمقررات مؤتمر الحوار الوطني السوري، الذي عُقد في سوتشي في ٣٠ كانون الثاني/يناير، والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وانصب الكثير من الاهتمام في طهران على أعمال إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع في الجمهورية العربية السورية. فالظروف باتت مهيأة لذلك. والاحتياجات الإنسانية الحادة للناس باتت هائلة، من المشاكل الغذائية وإزالة الألغام لأغراض إنسانية إلى استعادة مرافق البنية التحتية الأساسية. ولكن ينبغي ألا ينطوي أي من ذلك على الابتزاز السياسي الذي تلجأ إليه العديد من العواصم الغربية علناً. إن الوعود بتوفير الحاجات الأساسية للمعيشة مقابل تغيير النظام السياسي في دمشق لا تُشرّف من يتكلمون عن المشاكل الإنسانية في سورية في مؤتمرات المانحين، بل تحول دون تقديم مساعدة حقيقية للشعب السوري وتُبقي على الجزاءات المفروضة من جانب واحد.

وقد كانت مناقشة المسائل المتعلقة بتيسير العودة الجماعية للاجئين والمشردين داخلياً من السوريين إلى ديارهم بنداً هاماً على جدول أعمال مؤتمر قمة البلدان الثلاثة الضامنة. وكما نعلم، فقد قدمت الحكومة السورية الضمانات الأمنية ذات الصلة، وهناك اهتمام كبير من جانب البلدان المجاورة لسورية. ونعتقد جازمين أنه سيتم عقد مؤتمر دولي رئيسي في الوقت المناسب، ستُعد له روسيا وإيران وتركيا، بهدف تقديم مساهمة كبيرة في هذه المهمة.

وكان قبول فعالية صيغة أستانا وضرورتها بالإجماع من أهم النتائج التي توصل إليها مؤتمر قمة طهران. لقد أثبتت روسيا وإيران وتركيا – لا بالأقوال بل بالأفعال – أنه يمكننا التوصل إلى حلول توفيقية لأكثر الحالات صعوبة عند الاقتضاء. ومكننا تفاعلنا من وضع حد لأعمال العنف الواسعة النطاق في سورية، وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل، وتهيئة الظروف اللازمة للبدء في عملية تسوية حقيقية، وتحقيق تحول سياسي يستفيد منه جميع السوريين. في طهران، ذكر بوضوح أن هذا النوع من العمل سيستمر وسيغطي أكبر نطاق ممكن من المسائل في سورية. وسيعقد مؤتمر القمة المقبل في روسيا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكرك شخصيا، سيدتي الرئيسة، على كلماتك الرائعة تخليدا لذكرى الضحايا الذين قضوا في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. إن مملكة هولندا وقفت وستقف في تضامن كامل مع الولايات المتحدة. إن قلوبنا مع جميع الذين فقدوا أحباءهم في ذلك اليوم الرهيب قبل ١٧ عاما.

وأود أن أشكر الوفد الروسي على موافاتنا بمعلومات مستكملة بشأن نتائج مؤتمر القمة الثلاثي الثالث للجهات

الضامنة لأستانا في طهران. وسأركز على ثلاث نقاط: أولا، مخاطر التصعيد السريع؛ وثانيا، مسؤولية الجهات الضامنة في أستانا؛ وثالثا، ضرورة حماية المدنيين.

أولا، إن مخاطر التصعيد السريع بمشاركة جهات فاعلة إقليمية ودولية كبيرة. والعواقب المحتملة لتصعيد أعمال العنف مروعة. ونعتقد أن هناك حاجة ماسة إلى تحويل التركيز بصورة حقيقية صوب الدبلوماسية، على طاولة المفاوضات، بهدف الدنو من تحقيق حل غير عسكري. والحل السياسي وحده، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٦)، يمكنه إنهاء النزاع بطريقة مستدامة وسلمية.

ثانيا، فيما يتعلق بمسؤولية الجهات الضامنة في أستانا وضرورة الوقف الكامل للأعمال العدائية، فبصراحة، تشعر مملكة هولندا بخيبة الأمل إزاء نتائج مؤتمر القمة في طهران. ونرى أن من مسؤولية الجهات الضامنة في أستانا هي الحفاظ على وقف إطلاق النار وترتيبات التهدئة التي سبق الاتفاق عليها وحماية المدنيين على سبيل الأولوية. وخلال مؤتمر قمة طهران، أكدت الجهات الضامنة في أستانا من جديد تعهدها بالتوصل إلى حل عن طريق التفاوض للنزاع في سورية الذي استمر أكثر من سبع سنوات، ولكن في الممارسة العملية نرى أن جهتين من الجهات الضامنة الثلاث تتأهبان بدلا من ذلك لشن هجوم عسكري واسع النطاق في إدلب. وفي يوم مؤتمر القمة وخلال عطلة نهاية الأسبوع، شهدنا تصعيدا بدلا من التهدئة. إنه استمرار للنمط المعروف للقتال في مناطق التهدئة يذكرنا بالغوطة الشرقية ودرعا في وقت سابق من هذا العام.

وإذا كان الاتحاد الروسي وإيران جادين في التوصل إلى حل غير عسكري والتهدئة، يجب عليهما التوقف عن مواصلة الحشد العسكري حول إدلب ووقف الهجمات الجوية على الفور. ومن الأهمية بمكان الالتزام بمنطقة تخفيف التوتر. ويجب أن يكون هناك وقف فوري وكامل لإطلاق النار. ونتشاطر الشواغل التركية إزاء تصاعد العنف في إدلب واحتمال وقوع كارثة إنسانية وشيكة في تركيا تستضيف بالفعل ٣,٥ مليون لاجئ سوري. إن مملكة هولندا تقدر وتحترم ذلك، وتتشاطر تماما الشواغل التركية.

ثالثا، فيما يتعلق بالحاجة الملحة لحماية المدنيين الذين يواجهون الإرهاب، نرى أن جميع الأطراف المعنية يجب أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس وتضع حماية المدنيين في المقام الأول وتسمح بوصول المساعدات الإنسانية دون عراقيل. والمدنيون يجب ألا يتركوا إدلب. ويساورنا الشك فيما يتعلق بمفهوم الممرات أو طرق الإجلاء الخاضعة للحماية، لا سيما بسبب العدد الهائل للمدنيين في إدلب. فعلى سبيل المثال، إذا حاولنا تنفيذ عمليات الإجلاء الطبي، يجب أن تتماشى مع المعايير الدنيا لعمليات الإجلاء الإنسانية التي عممتها الأمم المتحدة. ويجب على الأطراف احترام القانون الإنساني الدولي في جميع أنحاء سورية، وبخاصة في إدلب.

وأي تدابير لمكافحة الإرهاب يجب أن تتماشى مع الالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني الدولي. إن مكافحة الإرهاب ليست مبررا لشن هجوم دون تمييز أو تناسب. والاحتجاجات السلمية الأخيرة للسكان المدنيين في إدلب ضد العنف والتطرف تظهر أن إدلب ليست مرتعا للإرهاب. كما أصبح ذلك واضحا خلال اجتماع صيغة آريا يوم الجمعة الماضي، الذي ذكرت فيه بسمة قضماني إن المدنيين أصول قوية لمكافحة الإرهاب. وكما ذكر المبعوث الخاص دي ميستورا يوم الجمعة الماضي، يجب أن يكون هناك سبيل آخر – ويوجد سبيل – بدلا من التصعيد العسكري الواسع النطاق.

وهناك بدائل. يمكننا بل يجب علينا أن نمنع وقوع مأساة كبيرة، وفي الوقت نفسه، نسمح بتناول مسألة تحديد مجلس الأمن للجماعات الإرهابية. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى استخدام نفوذها على الأطراف المتحاربة في إدلب لوضع حماية

المدنيين في المقام الأول. إن كانت مسألة فصل جبهة النصرة عن الجماعات المسلحة هي المسألة المحورية في إدلب، فإننا بحاجة إذن إلى الاستماع إلى المبعوث الخاص بشأن كيفية تفعيل هذا الإجراء. وإذا كانت الجهات الضامنة لأستانا تريد دعما دوليا لجهودها في هذا الصدد، يجب عليها التحلي بالشفافية بشأن ما تخططه بالضبط. وأكرر، يجب أن تضع أي خطة حماية المدنيين في المقام الأول.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية إيصال المعونات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة دون عراقيل، وحماية المستشفيات والمدارس والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية. لقد صدمتنا التقارير التي تتحدث عن استهداف أصحاب الخوذ البيضاء مرة أخرى خلال عطلة نهاية الأسبوع في ما يسمى بهجمات الضربة المزدوجة. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، أصيبت ثلاث مستشفيات. وتم استهداف مركزين من مراكز الدفاع المدني السوري ومركز للإسعاف. وكانت إحداثيات نظام إسقاطها معروفة كما تم تغيير مساراتها. وهذه التطورات والإجراءات تثير قلقنا الشديد.

إن مملكة هولندا ستواصل جهودها الرامية إلى تحقيق المساءلة عن تلك الجرائم. فلا يمكن أن يسود الإفلات من العقاب. ونرى أن إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية تظل هي الخيار الأفضل.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بالنيابة عن فرنسا، أود أن أبدأ بالإعراب عن تضامن بلدي وجميع المواطنين الفرنسيين مع أصدقائنا الأمريكان والولايات المتحدة قاطبة، ونحن نتذكر المأساة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وآمل أيضا في أن تمثل روح الوحدة التي سادت في ذلك اليوم، وهو ما لمسته شخصيا حيث كنت في الولايات المتحدة في ذلك الوقت، مصدر إلهام حقيقي لعملنا.

وأود أن أشكر الرئاسة الأمريكية للمجلس وروسيا على عقد جلسة اليوم باعتبارها امتدادا للجلسات المعقودة في نهاية الأسبوع الماضي. وسيكون بياني مختصرا نسبيا. وسأركز على مسألتين تتصفان بالأولوية تعتقد فرنسا أنهما مكملتان لبعضهما وترتبطان ارتباطا وثيقا: أولا، منع الهجوم العسكري في إدلب، الأمر الذي من شأنه أن يشكل مدخلا لأكثر الفصول دموية في المأساة السورية وأن يؤدي إلى عواقب وخيمة؛ ثانيا، إيجاد زخم حقيقي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع. نعلم جميعا أن الطريق وعرة للغاية، ولكننا نعتقد أيضا أنه من الممكن التوصل إلى حل.

بالرغم من دعوات المجتمع الدولي، وهي دعوات لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث، لم يسفر اجتماع طهران عن التزام راسخ من جانب روسيا وإيران بالحفاظ على تخفيف التوتر الذي ضمناه في وقت سابق. وبعد مؤتمر قمة طهران، لا يزال الملايين من السوريين في إدلب غير متأكدين من إمكانية إنقاذ حياتهم.

بل على العكس من ذلك، استأنفت القوات الجوية الروسية قصفها الجوي دعما للنظام في أعقاب مؤتمر قمة طهران.

ولنكن واضحين: لا تزال مكافحة الإرهاب تشكّل أولوية مشتركة بالنسبة لنا، وبإمكانها بل ينبغي أن توحد صفوفنا. وكما يدرك أعضاء المجلس، فإن فرنسا تؤدي دورها كاملا في ذلك الصدد. غير أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تبرر الهجمات العشوائية ضد المدنيين أو الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وتشكل هذه الهجمات مأساة إنسانية فضلا عن كونها عبثا استراتيجيا لأنها تغذي الإرهاب الذي تزعم أنها تستهدف مكافحته. وبالتالي، أصبحت سورية التربة الخصبة الرئيسية للإرهاب. ومن بين ثلاثة ملايين شخص محتجزين كرهائن في إدلب – وهو رقم أكبر من عدد سكان باريس – خرج الكثيرون منهم إلى الشوارع في الأسبوع الماضي للاحتجاج سلميا على مدى تعرضهم ظلما للاستهداف وللتعبير عن رفضهم للإرهاب

والتذكير بتطلعاتهم المشروعة لتحقيق سيادة القانون في سورية. وتكشف تلك المظاهرات العارمة، التي شهدنا صورها، عن الوجه الحقيقي لتلك الأرقام.

ونحن نعلم – وقد تم وصف الحالة بالتفصيل يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.8345) – العواقب الوخيمة التي يمكن أن يخلّفها شن هجوم كبير في إدلب على البلد والمنطقة من النواحي الإنسانية والأمنية والسياسية.

فعلى الصعيد الإنساني، بدأ عشرات الآلاف من الناس في الوصول إلى شمال إدلب فرارا من القصف. وهذا ليس سوى غيض من فيض مما قد تتمخض عنه أزمة هجرة جديدة وغير مسبوقة. وستكون تركيا، التي تستضيف حاليا ١٥ في المائة تقريبا من السوريين الذين فروا من مجازر النظام منذ عام ٢٠١١، أول المتضررين من ذلك. ويجب علينا أن نفعل كل شيء ممكن لضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وكامل ودون عراقيل إلى جميع السكان المحتاجين. وأثني، في ذلك الصدد، على الدور البطولي الذي يضطلع به ذوو الخوذ البيض في تقديم المعونة للمدنيين تحت القصف وبين الأنقاض والركام، مخاطرين بحياتهم.

كما تؤكد فرنسا مجددا أنها لن تتغاضى عن استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى. ونحن على أهبة الاستعداد للرد، إلى جانب شركائنا المقربين، في حالة وقوع هجوم كيميائي. وقد تحدث معظم كبار مسؤولينا بصورة لا لبس فيها عن تلك النقطة.

ويجب على الجهات الفاعلة في الميدان إعطاء الأولوية القصوى للحفاظ على وقف إطلاق النار وحماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني. ولذلك السبب، يجب أن تشارك روسيا في العملية. وأرحب بمشاركة الأمم المتحدة في منع التصعيد والاستعداد للتصدي له في حال حدوثه. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمنع استهداف المدنيين. ولذلك، فإننا نتحمل مسؤولية جماعية عن ألا ندخر وسعا – بالتخلي عن العمل بطريقة آلية – سعيا لإيجاد مجالات الاتفاق ولكي نستكشف معا كل الحلول الممكنة، بما في ذلك أكثرها ابتكارا لتفادي التصعيد العسكري وتمهيد السبيل أمام التوصل إلى تسوية سياسية. وإذا نجحنا في العمل معا، سيكون حل كهذا في المتناول مستقبلا. ولذلك، فإننا بحاجة إلى إتاحة الوقت الكافي للحوار كي يتسنى التوصل إلى حلول. وتلك هي أولويتنا المطلقة. وفي الوقت الراهن، تتمثل مهمة الجهات الضامنة في الحيلولة دون حدوث خسائر لا يمكن تلافيها وتكريس الوقت اللازم للتوصل إلى اتفاق من خلال العمل معنا جميعا.

ولنكن واضحين أيضا في القول بأن الحالة في إدلب تشكل مثالا آخر، لو كانت ثمة حاجة إلى ذلك، على ثلاث حقائق يجب أن يأخذها الجميع بعين الاعتبار بوضوح: إن سورية ليست في طور العودة إلى الأوضاع الطبيعية بل العكس هو الصحيح؛ وإن المأساة السورية لم تنته بعد، بل يمكن توقع الأسوأ في حالة وقوع هجوم كبير في إدلب؛ وإن الاستعادة الكاملة لإدلب بالوسائل العسكرية، وهو ما ينخرط فيه النظام ومؤيدوه، لن تجعل تحقيق الاستقرار في البلد ممكنا بل ستؤدي فحسب إلى مزيد من الفوضى، ما يعني أن الأسباب نفسها ستؤدي إلى النتائج ذاتها. ولذلك، وأقولها مرة أخرى، ليس هناك مخرج حقيقي ودائم من النزاع سوى التوصل لحل سياسي تفاوضي مقبول للجميع. وليس هناك أي حل سوى اللجوء إلى مسار المفاوضات الشاق.

وبالتالي، فإن قيمنا ومصالحنا وسياساتنا الواقعية تقتضي منا العمل معا وبشكل كامل لدعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، سعيا لإعادة إطلاق عملية جنيف. ويشمل ذلك إنشاء لجنة دستورية في أقرب وقت ممكن، إذ إنها ربما تكون السبيل إلى تمهيد الطريق للتوصل إلى حل سياسي

أخيرا. ويمكن أن يبدأ عملها دون تأخير وبطريقة مستقلة حقا تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويوفر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) عناصر لحل سياسي أوسع نطاقا. وتتمثل هذه العناصر في وضع دستور وإجراء انتخابات حرة وشفافة يشارك فيها جميع السوريين، بمن فيهم المشردون واللاجئون، وتهيئة بيئة آمنة ومأمونة ومحايدة في ظل تدابير لبناء الثقة. لم يتبق أمامنا سوى أسبوعين لبدء المناقشة العامة في الجمعية العامة التي سيجتمع خلالها قادتنا جميعا. فلنغتنم تلك الفرصة السانحة أمامنا.

إن خريطة الطريق التي نقترحها واضحة: الالتزام القوي من جانب الأطراف بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار من أجل تجنيب السكان المدنيين في إدلب المعاناة؛ والإسراع في العملية السياسية، على أن تتمثل الخطوة الأولى في تقديم الدعم الجماعي لبدء عمل اللجنة الدستورية؛ وأن ينضم إلينا أعضاء مجلس الأمن في دعم وضع خطة سياسية بناءة خلال الجمعية العامة للأخذ بالأسباب والتوصل إلى تسوية للنزاع بطريقة سلمية ومتضافرة. فلا يمكن تعمير سورية إلا على ذلك الأساس، أي بالبدء في عملية انتقال سياسي شاملة للجميع وذات مصداقية ولا رجعة فيها.

وأقول لروسيا مرة أخرى إن الكرة في ملعبها. وينبغي أن تتعهد بالتزامات واضحة وأكيدة لتجنب إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه في إدلب ولطمأنة المدنيين هناك وإتاحة مزيد من الوقت للحوار لإيجاد حل للحالة في إدلب، فضلا عن الانضمام إلينا في رسم المسار المليء بالتحديات نحو تحقيق السلام في سورية. وفرنسا على أهبة الاستعداد للإسهام في تحقيق هذه الغاية دون تضييع دقيقة واحدة. إذن، فلنهُب إلى العمل.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): إن هذا يوم خاص للذكرى. وأود أولا أن أعرب عن خالص التعازي في ضحايا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وتعاطفنا مع أسرهم. إن المجتمع الدولي يقف في جبهة واحدة وبحزم في معركتنا ضد الإرهاب.

وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر السفير نيبنزيا على إحاطته.

ترحب الصين بمؤتمر قمة قادة روسيا وتركيا وإيران الذي عُقد في ٧ أيلول/سبتمبر والذي تمخض عن صدور بيان مشترك. وتثني الصين على الجهود التي لا تعرف الكلل التي تبذلها البلدان الثلاثة بغية التوصل إلى حل دبلوماسي للمسألة السورية. وفي الوقت الحالي، يكثف المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، اتصالاته مع الأطراف المعنية فيما يتعلق بإنشاء لجنة دستورية سورية. ونرى أن تلك التطورات سيكون لها دور هام وإيجابي في تحسين الحالة في إدلب وفي تعزيز إيجاد تسوية سياسية للمسألة السورية.

لا يوجد بديل عن التوصل إلى تسوية سياسية في سورية لتحقيق السلام والاستقرار. ويجب أن تلتزم جميع الأطراف بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد العلاقات الدولية الأخرى المعترف بها عالميا؛ وأن تحترم تماما سيادة واستقلال ووحدة سورية وسلامتها الإقليمية؛ وأن تتجنب استخدام القوة كرد فعل أو التهديد باستخدامها.

ويتعين على المجتمع الدولي توحيد الجهود الرامية لمواصلة مكافحته للإرهاب وتعزيز الإنجازات التي تحققت حتى الآن. ويجب على جميع الأطراف اتخاذ تدابير لتجنيب المدنيين الأبرياء أي ضرر. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى سورية. ويجب أن يستمر المجتمع الدولي في الاستفادة من دور الأمم المتحدة بوصفها الوسيط الأساسي، ودعم محادثات جنيف وعملية أستانا من أجل القيام بأدوارهما الواجبة، وتشجيع الأطراف السورية على إيجاد حل تدريجي بما يتماشى مع الواقع ويعالج شواغل الأطراف من خلال الالتزام بالعملية التي يقودها السوريون ويمسكون بزمامها وتنفيذ قرار

المجلس ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونأمل أن تكون المناقشات بشأن إنشاء لجنة دستورية سورية، بتيسير من المبعوث الخاص دي ميستورا، بمثابة نقطة انطلاق جديدة لإطلاق العملية السياسية. وهذا يضع عبئا على جميع الأطراف المعنية للقبول بحلول وسط والإسهام معا في تحقيق هذه الغاية.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن خالص تعازي بلدي وتعاطفه وصداقته مع شعب الولايات المتحدة في هذا اليوم الهام للغاية، وأؤكد على أهمية الوقوف جنبا إلى جنب في البحث عن السلام.

أولا، أود أن أشكر الممثل الروسي على إحاطته الإعلامية، المناسبة للغاية من حيث التوقيت.

وقد أعربنا في الأسبوع الماضي، خلال الجلسة وبعدها، عن قلقنا من علامات هجوم عسكري محتمل في شمال غرب سورية، لأنه قد يؤدي إلى عواقب إنسانية كارثية، يمكن تجنبها ويجب تجنبها. ولكننا نشعر بقلق عميق جراء التصعيد الأخير لأعمال العنف من جانب سورية وروسيا في إدلب والمناطق المحيطة بها. ونؤكد من جديد ضرورة احترام جميع الأطراف في سورية لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين والأهداف المدنية والامتثال لمبادئ التمييز والتناسب وتجنب المعاناة غير الضرورية.

وقلنا من قبل ونكرر الآن إن إدلب تختلف عن المناطق الأخرى حيث لا يوجد مكان للفرار. فهناك ثلاثة ملايين مدني يعيشون هناك، بمن في ذلك العديد من الأطفال والمشردين داخليا. وإدلب هي منطقة لتخفيف التوتر، أنشأها ضامنو اتفاق أستانا، ولهذا السبب، توجهنا جميعًا بأنظارنا صوب اجتماعهم يوم الجمعة الماضي يحدونا بعض الأمل. ومن المهم تكثيف الجهود لتنفيذ اتفاق تخفيف التوتر الذي أبرموه على الفور في إدلب، وضمان وصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين وتجنب المزيد من التصعيد العسكري.

ومن الملح أن يتحركوا الآن لتجنب وقوع كارثة إنسانية هائلة ستتابع فصولها أمام أعيننا في حالة شن هجوم عسكري واسع النطاق. وهذا ليس افتراضا، حيث شهدنا جميع تحول مناطق تخفيف التوتر إلى مناطق للتصعيد خلال العام المنقضي. وتتحمل سورية وروسيا المسؤولية عن تجنب وقوع كارثة وإتاحة الوقت للحوار، وهما قادرتان على ذلك. غير أنه ينبغي للمجلس استكشاف جميع الخيارات المفيدة لمنع التصعيد العسكري وإيجاد حل سلمي لإدلب، وفقاً للقانون الدولي.

وقد قدم المبعوث الخاص دي ميستورا يوم الجمعة الماضي بعض الأفكار التي تستحق الدراسة. ونحن بحاجة إلى استكشاف أي اقتراحات ومقترحات ملموسة وذات مغزى خلال الأيام القادمة لضمان أن يتحمل المجلس بشكل جماعي مسؤوليته. ولا نزال بحاجة لاستكشاف جميع الخيارات لاتخاذ إجراءات وقائية من جانب المجلس. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للمبعوث الخاص، بما في ذلك جهوده الرامية إلى سرعة إنشاء لجنة دستورية. ويشكل التوصل إلى حل سياسي، تيسره الأمم المتحدة، تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، السبيل الوحيد لضمان التوصل إلى حل دائم للأزمة ولإنهاء المعاناة والاستجابة للشواغل المشروعة لجميع السوريين.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): بينما نحيي في هذا اليوم ذكرى الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أعبر مرة أخرى عن تضامن بلدي مع حكومة وشعب الولايات المتحدة.

ويشكر وفد بلدي الاتحاد الروسي على دعوته إلى عقد هذه الإحاطة الإعلامية، التي تلقي الضوء على النتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة الثلاثي لضامني عملية أستانا، الذي عقد في طهران في ٧ أيلول/سبتمبر والذي تناول أيضا الحالة في محافظة إدلب. وقد عُقد المؤتمر في سياق يخيم عليه القلق إزاء

هجوم وشيك واسع النطاق من جانب القوات المسلحة السورية على معاقل المتمردين في محافظة إدلب.

لقد أعربت كوت ديفوار باستمرار عن عدم موافقتها على استخدام القوة من جانب أي طرف وأكدت مجددا، تماشيا مع جميع مراقبي الصراع السوري، أن هذه المواجهة المسلحة ربما تتسبب في كارثة إنسانية غير مسبوقة في محافظة يقطنها حوالي ثلاثة ملايين شخص، أكثر من نصفهم نازحون داخليًا. وتزداد هذه المخاوف بسبب التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية، والذي يتنصل المتحاربون من المسؤولية عنه بالفعل.

وفي سياق تزايد التوترات، كان اجتماع طهران مصدرا حقيقيا للأمل لسكان إدلب وللمجتمع الدولي. وللأسف، لا يبدو أنه قدم إجابات مطمئنة لتهدئة المخاوف المتعلقة بمصير محافظة إدلب، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين والانعكاسات الإنسانية للنزاع، حيث أكد ضامنو اتفاق أستانا فحسب على ضرورة مكافحة ”الإرهاب وحق دمشق في استعادة كامل أراضيها“.

إن الدعوات العديدة إلى ضبط النفس من جانب مجلس الأمن والمجتمع الدولي لم تمنع التصعيد الأخير للعنف الذي أسفر، وفقا للمتكلم باسم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيد ديفيد سوانسون، عن نزوح أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص. ومرة أخرى، حسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد شهدت الفترة ما بين ١ و ٩ أيلول/سبتمبر نزوح ٣٠ ٥٤٢ امرأة وطفلا ورجلا، من جنوب وجنوب غرب إدلب، وكذلك من الشمال والشمال الغربي في محافظة حماة المجاورة.

ولا تزال كوت ديفوار مقتنعة بأنه لا يزال هناك وقت لإعطاء فرصة لتحقيق السلام. ولذلك، فإنها تحث جميع الأطراف المعنية على تنفيذ وقف فوري لإطلاق النار ومواصلة المفاوضات، بروح القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، من أجل منع حدوث مأساة إنسانية أكبر في سورية.

السيد العتيبي (الكويت): يتزامن عقد هذه الجلسة مع الذكرى الأليمة للهجمات الإرهابية التي حدثت بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر وراح ضحيتها الآلاف من الأبرياء من الشعب الأمريكي الصديق، ونجدد تعازينا وتضامننا مع الشعب الأمريكي وأسر الضحايا في هذه الذكرى، ونجدد عزمنا على العمل مع الشركاء والحلفاء للقضاء على هذه الظاهرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، ونتعهد بمواصلة جهودنا كعضو فاعل في التحالف الدولي للقضاء على تنظيم داعش في العراق وسورية.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى الوفد الروسي على الإحاطة التي قدمها لمجلس الأمن بشأن نتائج مؤتمر قمة ضامني اتفاق أستانا الذي عقد يوم الجمعة الماضي في طهران، وناقش موضوع سورية بشكل عام وإدلب بشكل خاص، ونحث هنا على استمرار الحوار على كافة المستويات بين الأطراف المعنية للتوصل إلى حل سلمي للوضع في إدلب. وتجدد دولة الكويت ما ذكرته في الجلسات الماضية بأن أي تصعيد عسكري في إدلب سيكون له تداعيات إنسانية كارثية. وأكثر من سيدفع ثمنها هم أضعف فئات المجتمع، من الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى. وقد رأينا ما حدث في مناطق أخرى في سورية والتي كان بعضها مصنفا ضمن مناطق خفض التصعيد. ونتابع عن كثب التقارير الأخيرة الصادرة عن عدد من المنظمات الدولية بشأن التطورات في محافظة إدلب وحولها.

ونعرب عن القلق العميق إزاء ما ذكره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول نزوح ما يقارب ٣٠ ٠٠٠ شخص من إدلب خلال الأيام القليلة الماضية جراء التصعيد الأخير هناك.

كما تابعنا المؤتمر الصحفي الذي عقده، يوم أمس، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك، في جنيف، الذي ناشد خلاله المجتمع الدولي أن يتعامل مع هذه الأزمة بطريقة تحول دون أن تتحول إدلب، خلال الأشهر القليلة

القادمة، إلى أسوأ كارثة إنسانية مع أكبر خسائر في الأرواح في القرن الحادي والعشرين. وأكرر هذا التحذير؛ في حال تمت عملية عسكرية شاملة في إدلب، الأمر الذي يجب أن يسترعي اهتمام مجلس الأمن، فإن ذلك سيؤدي إلى أسوأ كارثة إنسانية مع أكبر خسائر في الأرواح في القرن الحادي والعشرين.

إننا نذكر الأطراف كافة بضرورة احترام التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والاحتراز وحماية المدنيين والأهداف المدنية. إن الهجمات العسكرية على الجماعات الإرهابية المصنفة من قبل هذا المجلس لا تعفي أي طرف في النزاع بأي شكل من التزاماته بموجب القانون الدولي. ولنتذكر أن الحروب لها قواعد، وأن مقابل كل ١٠٠ مدني في إدلب، وغالبيتهم من النساء والأطفال، هناك إرهابي واحد.

ونجدد تأييدنا لما جاء في بيان الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس الماضي، من مناشدة للحكومة السورية وجميع الأطراف المعنية ممارسة ضبط النفس ودعوته للجهات الضامنة لاتفاق أستانا إلى تكثيف الجهود لإيجاد حل سلمي للوضع في إدلب ومنح الجهود الدبلوماسية المزيد من الوقت وإيلائها المزيد من الاهتمام لتجنب سفك المزيد من الدماء. وفي هذا السياق، نرجو أن تساهم الاجتماعات التي عقدها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا، اليوم وأمس في جنيف، في إيجاد الحلول الهادفة إلى إنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء.

إن اجتماعنا اليوم هو الرابع بشأن سورية في أقل من أسبوع، وكلنا أمل في أن تعمل سلسلة الاجتماعات هذه على وضع إدلب تحت المجهر وأن تساهم في المحافظة على زخم الجهود الدبلوماسية التي يبذلها الجميع لضمان تجنب كارثة إنسانية والالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨)، الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار والسماح بوصول المساعدات الإنسانية للمحتاجين وعدم استهداف المدنيين والمرافق الصحية والمدنية. ونرجو أن تصل الرسائل التي تسفر عنها اجتماعاتنا هذه إلى الأطراف المعنية لتؤكد بأن مجلس الأمن يتابع وسيستمر في متابعة التطورات في إدلب عن كثب، وأن المجلس على استعداد لاتخاذ ما يلزم من تدابير للاضطلاع بمسؤولياته الإنسانية والقانونية تجاه سكان إدلب.

وختاما، نجدد التأكيد على أن الطريق الأمثل للتوصل إلى حل مستدام للأزمة السورية هو في الحل السياسي برعاية الأمم المتحدة وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): لا نزال نعرب عن تعاطفنا مع كل ضحايا هجوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، الذي لا ينسى ولا يغتفر، وأسرهم. ونبعث بدعواتنا وعميق تعازينا إلى جميع الأسر التي فقدت ذويها في مركز التجارة العالمي.

في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وقف الناس في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كازاخستان، جنبا إلى جنب في حزن وتعاطف وصداقة وتضامن مع شعب الولايات المتحدة. إن هذا اليوم ليس لإحياء الذكرى فحسب، بل كذلك للتأكيد على أن ذلك لن يحدث مرة أخرى في أي مكان آخر في العالم. وسبيلنا للمضي قدما هو تصميمنا وجهدنا الجماعي ووحدتنا في مواجهة الإرهاب..

ونشكر وفد الاتحاد الروسي على مبادرته بعقد هذه الجلسة المفتوحة لمناقشة نتائج مؤتمر قمة طهران، الذي له آثار كبيرة على المرحلة الحالية من الأزمة السورية. وترحب كازاخستان بمؤتمر القمة الثلاثي لرؤساء البلدان الضامنة لعملية أستانا في طهران، الذي أسفر عن اعتماد بيان مشترك والمزيد من التعاون فيما بين البلدان الثلاثة لتسوية الأزمة السورية.

وكما نعلم، فإن الدول الضامنة لعملية أستانا – روسيا وإيران وتركيا – اجتمعت للمرة الثالثة، وخرجت بنتائج بناءة للغاية ونقطة تحول بالنسبة للشعب السوري. فقد عقد مؤتمر القمة في إطار الفهم المشترك بعدم قبول أي استفزازات. كما أكد قادة الدول الضامنة الالتزام بالحفاظ على استقلال وسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. وكذلك برهن مؤتمر القمة بوضوح على الدور الإيجابي لعملية أستانا في تنسيق الأنشطة الدولية المتعلقة بعملية السلام السورية، بما في ذلك الحفاظ على وحدة البلد وسلامته.

ونحن نرحب بأهم أجزاء النص، الذي يشير إلى التعاون ضد جماعات إرهابية مثل داعش وجبهة النصرة والقاعدة، وأهمية التمييز بين الإرهابيين والجماعات المعارضة المسلحة المشاركة في وقف إطلاق النار. كما شدد البيان على العملية السياسية، وإنشاء لجنة دستورية، والمساعدة الإنسانية، وإعادة ملتمسي اللجوء وتنظيم مؤتمر دولي بشأن اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وتؤمن كازاخستان بأن هذا سيسهم في التشكيل النهائي للجنة دستورية، وستؤثر، من دون شك، بشكل إيجابي على العمليات السياسية والأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات حرة في سورية.

وقد أثبت مؤتمر القمة مرة أخرى أنه لا يمكن الاضطلاع بالمهام الدولية إلا على أساس من الاحترام والثقة والتعاون البناء. ويلاحظ وفد بلدي مع الارتياح أنه تم التيسير لوقف لإطلاق النار في إدلب، الأمر الذي يهيء فرصا جديدة للعملية السياسية. وفي ذلك السياق، فإننا مقتنعون بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه جهوده المشتركة تجاه تهيئة الظروف المواتية لتسوية النزاع بين الأطراف السورية بالوسائل السلمية حصرا، وإعادة بناء البلد المدمر ومعالجة الحالة الإنسانية المعقدة. ونحن بحاجة كذلك إلى دعم تهيئة الظروف لعودة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين. وفي ذلك الصدد، يمكن أن تكون فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن اللاجئين السوريين خطوة أولى في سبيل إيجاد حل جماعي للمشكلة.

وتشيد كازاخستان بموسكو وأنقرة وطهران على اتفاقها على بذل كل جهد لحماية السكان وتحسين الحالة الإنسانية، لا سيما من خلال إعادة بناء الاقتصاد والهياكل الأساسية لمواجهة المشاكل الاجتماعية الحادة. وتتمثل نقطة هامة أخرى في التركيز على العملية السياسية، ما يشير إلى أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة وينبغي للأطراف المعنية الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وسيكون من الخطأ القول بأن مؤتمر القمة الثلاثي قد أسفر عن صيغة نهائية لحل أزمة إدلب. فنحن على ثقة من أن المسائل العالقة ستستغرق وقتا والمزيد من الجهود لتصل إلى تسوية. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى الاجتماع المقبل للبلدان الضامنة لعملية أستانا في موسكو لمناقشة جميع المسائل المتصلة بالتطورات الأخيرة على الأرض.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نعيد تأكيد تضامننا مع الولايات المتحدة وأسر آلاف الضحايا الذين طالتهم يد الإرهاب الشريرة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر – وهي ظاهرة نقف متحدين ضدها.

ونقدر عقد هذه الجلسة والبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي بشأن الاجتماع الذي عقدته الجهات الضامنة لعملية أستانا في مدينة طهران. ونحيط علما مع الحرص بالمعلومات المقدمة، إضافة إلى البيان المشترك الصادر عن رؤساء إيران وروسيا تركيا. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتعاون الجاري بين الجهات الضامنة لعملية أستانا، ونؤكد على ضرورة حيلولتها دون تصعيد العنف والمعاناة في إدلب.

ويجب علينا أن نعرب، مع ذلك، عن قلقنا وأسفنا على تكثيف الهجمات في الأيام الأخيرة، الأمر الذي أسفر عن

العديد من القتلى وعن مشردين داخليا جدد وعن تدمير البنية التحتية المدنية.

كل ذلك يجب أن يتوقف.

وبيرو تدين الإرهاب، وترى أنه يجب إخضاع الجماعات الإرهابية للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها. ونسلم أيضا بحق الحكومة السورية في الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية، لكننا نشدد على أن ذلك لا يبرر بأي حال من الأحوال أي مذابح جديدة ضد المدنيين.

ونعتقد أن ضامني أستانا، بما لهم من تأثير على أرض الواقع، يتحملون مسؤولية خاصة في السيناريو الدقيق الحالي، خاصة عندما تكون إدلب إحدى مناطق التهدئة التي وافقت عليها تلك الجهات الضامنة.

ونشيد بالعمل الدؤوب الذي يقوم به السيد دي ميستورا في الجمع بين الأطراف لإيجاد طريقة لتجنب مأساة إنسانية جديدة. ونؤيد بصفة خاصة اقتراحه لتعزيز فصل فعال بين المدنيين والإرهابيين. وندرك أن هذه مهمة معقدة للغاية، لكننا نعتقد أن علينا أن نلتزم بها.

ونأمل أن يؤدي الاجتماع الذي عقد بالأمس بين المبعوث الخاص وضامني أستانا، والاجتماع المزمع عقده هذا الأسبوع مع البلدان الأخرى المعنية بالأزمة السورية، إلى التزامات ثابتة بالعملية السياسية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

ونود أن نشيد بالجهود القيمة التي يبذلها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وموظفوه لتوفير الاستجابة الإنسانية في هذه الظروف الصعبة.

ونختتم بالتأكيد على ضرورة أن يوجه المجلس رسالة قوية إلى المجتمع الدولي مفادها أنه لن يتسامح مع الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالانتهاكات المستمرة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ولا يمكن للمجلس أن يكون مجرد متفرج مرة أخرى في وجه مشاهد الرعب. ومن مسؤوليتنا الرئيسية منع تلك المآسي وحماية السكان المدنيين.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشارك في إحياء الذكرى والإعراب عن التعازي والتضامن مع شعب الولايات المتحدة وذوي الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. إن مكافحة الإرهاب مهمة مشتركة للمجتمع الدولي برمته.

نود أن نشكر رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة الهامة. ونشكر الوفد الروسي على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها بشأن نتائج الاجتماع الثلاثي لضامني أستانا المعقود في إيران في ٧ أيلول/سبتمبر. وبعد أن استمعنا بعناية إلى هذه الإحاطة، أجد لزاما علي أن أكرر أننا نأمل أن العنف في هذا الصراع، المستمر لأكثر من ثماني سنوات، يمكن تخفيضه في جميع أنحاء سورية، ولا سيما في المناطق المكتظة بالسكان. ولذلك، نرحب بالاجتماع المعقود في طهران والبيان المشترك عن النتائج، حيث أنه يؤكد دعم أحكام اتفاق أستانا، التي أفضت إلى إنشاء مناطق التهدئة البالغة الأهمية، التي نعتبرها إحدى المبادرات الدولية التي ساعدت في الحد من العنف وتيسير السلام والاستقرار في سورية.

وندعو الأطراف إلى العمل من أجل التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) وتسليط الضوء على الاتفاقات المحلية التي أسهمت في الحد من العنف وسمحت بإجلاء الأشخاص المحتاجين، بما في ذلك الأشخاص الذين ينتمون إلى الجماعات المسلحة وأسرهم، وتيسير دخول المساعدات الإنسانية. ونأمل أن يستمر الحفاظ على هذه الاتفاقات بغية تمكين السكان المدنيين من العودة إلى مواطنهم الأصلية. ونُذكر بأن أي عودة

يجب أن تكون طوعية وبدون عوائق وبكرامة كاملة وفي ظروف آمنة.

وإزاء هذه الخلفية، نعتقد أن القاسم المشترك في هذا الصراع يجب أن يتمثل في اتخاذ تدابير للحد من العنف على الأرض، وبناء الثقة بين الأطراف، وتخفيف المعاناة الإنسانية والمضي قدما بالمبادرات، مثل تلك الآنفة الذكر الرامية إلى إيجاد حل سياسي وسلمي للنزاع عموما. ومع ذلك، فإن الأولوية الحالية هي اتخاذ تدابير لحماية ٢,٩ مليون مدني يعيشون في محافظة إدلب والمناطق المحيطة بها. ونحن نترقب بفارغ الصبر نتائج اجتماعات الأمس واليوم، التي تعقد في جنيف، بين المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا وضامني أستانا.

ونعتقد أن أي جهد يبذل أو تدابير تتخذ في إطار القرار ٢٤٠١ (٢٠١٨) الهادف إلى مكافحة الجماعات الإرهابية التي حددها مجلس الأمن أو الجماعات المسلحة بغية فصلها عن السكان المدنيين يجب أن تأخذ في الاعتبار أيضا حماية أرواح المدنيين في سياق القانون الدولي. وعلى نفس المنوال، نعتقد أنه ينبغي تعزيز العملية السياسية على أساس وثيقة سوتشي الختامية، وإنشاء لجنة دستورية، وهي عملية ينبغي أن تيسرها الأمم المتحدة في إطار عملية جنيف، وفقا لأحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونشير إلى أن المبادئ المتفق عليها في بيان سوتشي لا تعزز العملية السياسية فحسب، بل إنها تعمل أيضا على الدفاع عن سيادة القانون، واحترام حقوق الشعب ومكافحة خطر الإرهاب والتطرف العنيف الذي يؤدي إلى الإرهاب.

ونؤكد أن اجتماع طهران ساعد على تعزيز الحوار الهادف إلى النهوض بحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية لهم، بما في ذلك ٦,٢ مليون من المشردين داخليا في جميع أنحاء سورية، وتحديدا ١,٤ مليون شخص في محافظة إدلب. ونؤكد على المبادرة لعقد مؤتمر دولي بشأن اللاجئين السوريين والمشردين داخليا، فضلا عن الحاجة إلى الإبقاء على مسألة الإفراج عن المحتجزين وتحديد هوية الأشخاص المفقودين في جدول الأعمال.

أخيرا، نعرب عن رفضنا أي محاولة لتفتيت سورية أو تقسيمها على أسس طائفية. بل على العكس، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومع احترام السيادة والسلامة الإقليمية لذلك البلد، فإننا نصر على أنه ما من حل عسكري للنزاع في سورية، وأن السبيل الوحيد للحل هو من خلال عملية سياسية شاملة للحوار والتوافق، بقيادة الشعب السوري ومن أجله، تسمح بإيجاد حل سلمي ودائم للحالة الراهنة.

السيد رادومسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): ونحن نحتفل اليوم بالذكرى السنوية لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا لأسر ضحايا تلك الهجمات وعن تضامننا مع الشعب الأمريكي. إن الذكريات الحية لذلك اليوم قبل ١٧ عاما، الذي كانت له أهمية خاصة في هذه المدينة، نيويورك، ينبغي أن توحدنا جميعا في مكافحة الإرهاب.

وأشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، وأشكر روسيا على إحاطتها الإعلامية الهامة.

إن بولندا تشعر بقلق بالغ إزاء التطورات الراهنة في سورية، لا سيما في ما يتعلق بتصعيد الأعمال العدائية في محافظة إدلب، مما أسفر عن نزوح جديد خلال الأيام القليلة الماضية لأكثر من ٣٠ ٠٠٠ من النساء والأطفال والرجال وعشرات الوفيات بين المدنيين. وهذه المنطقة هي إحدى مناطق تخفيف التوتر في سورية، التي أنشأها ويشرف عليها الضامنون لعملية أستانا بهدف ضمان وقف إطلاق النار والوصول الإنساني، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

والتصعيد الأخير يؤثر مرة أخرى على المدنيين بشكل كبير. وبولندا تشاطر المخاوف من الأسوأ الذي ربما ينتظرنا. إن سلامة

حوالي ٢,٩ مليون مدني يقيمون في إدلب والمناطق المحيطة بها وحمايتهم في خطر. ويشمل ذلك قرابة ١,٤ مليون من المشردين داخليا، وغالبيتهم من النساء والأطفال الذين أتوا إلى المنطقة من مناطق أخرى.

إننا نشعر بجزع بالغ لكون ضامني أستانا لا يحترمون التعهدات والالتزامات المتصلة بوقف إطلاق النار. ونشعر بخيبة أمل لانتهاء اجتماع الضامنين في طهران دون نتائج ملموسة. وندعو روسيا وإيران وتركيا، فضلا عن الجهات الفاعلة الأخرى ذات التأثير على أرض الواقع، إلى مضاعفة جهودها من أجل حماية السكان المدنيين في إدلب.

وفي هذا السياق، كانت الهجمات التي شُنّت على أهداف في إدلب خلال عطلة نهاية الأسبوع مقلقة جداً.

فأي استخدام للقوة، حتى لو كان ضد جيوب للإرهابيين، لا يمكن أن يُبرر الهجمات العشوائية على المدنيين الأبرياء والبنى التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية والتعليمية. وسيتحمل المدنيون – الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال – وطأة الأعمال العدائية الواسعة النطاق إذا تم تنفيذ سيناريو العمليات العسكرية الشاملة في محافظة إدلب. ويتعين على جميع الأطراف الاحترام والامتثال الكاملان لمبادئ القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين.

وأودّ أن أشدد على مسؤولية المجلس لمنع هذه المأساة المحتملة. فلا يمكننا أن نضيع الوقت، ويجب أن نتصرف الآن من أجل تجنب وقوع الإصابات بأعداد كبيرة وموجة جديدة من التشريد. يجب على الأطراف المعنية في سورية أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة وقف القتال، وتوفير الحماية الكافية للشعب السوري، وأخيراً، إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة إلى إدلب وما يلزم من عمليات الإجلاء الطبي. ونود أيضاً أن نكرر أن اللاجئين بحاجة إلى منحهم فرصة بتوفير عودة آمنة وحرّة وكريمة إلى ديارهم. يمكن لعملية عسكرية كبيرة في محافظة إدلب أن تُعرقل تحقيق هذا الهدف، وبالتالي إيجاد موجة جديدة من اللاجئين. وعلاوة على ذلك، فإن المدنيين الذين يشعرون بأن حياتهم معرضة للخطر خلال النزاع يجب أن يتمكنوا من المغادرة بحرّية في أي وقت. ويجب أن يكون هذا التنقل قائماً دائماً على أساس الاختيار الحر لكل فرد.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع. وأي محاولة لإحلال السلام بالقوة ستكون منافية لتحقيق عملية سياسية ذات مصداقية وشاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن تضامننا وتضامن حكومة بلادي مع حكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية وأُسر الذين لقوا حتفهم ببطولة نتيجة للهجمات الإرهابية الوحشية على البرجين التوأمين وغيرها من المواقع في البلد، التي نحيي اليوم ذكراها السنوية. ونُعرب لكم، سعادة السفيرة هيلي، عن خالص تعاطفنا معكم.

ويشعر وفد بلدي بالامتنان لعقد هذه الجلسة، التي يبررها الاهتمام الدولي المكثف الذي جذبته إدلب والحاجة الملحة إلى استجابة منسّقة من أجل تفادي أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل. ونحن ممتنون للاتحاد الروسي على إحاطته الإعلامية وللجهات الضامنة الثلاث لأستانا التي أصبحت، بعقد مؤتمر القمة الثلاثي الثالث في طهران، جهات فاعلة رئيسية في جهود التنسيق والتعاون السياسي والأمني على الصعيدين الإقليمي والدولي. لقد أحاطت حكومة غينيا الاستوائية علماً بالبيان المشترك الصادر عقب مؤتمر القمة المعقود في طهران، الذي يود وفد بلدي في ضوئه أن يُدلي بالتعليقات التالية.

نُرحّب بامتنان بالتزام الجهات الضامنة في أستانا بمواصلة التعاون من أجل القضاء على جميع الأشخاص والجماعات والمؤسسات والكيانات المحددة من قبل مجلس الأمن بوصفها

إرهابية في سورية. ويتفق هذا الموقف تماماً مع موقف حكومة جمهورية غينيا الاستوائية، التي تعارض بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وعلاوة على ذلك، فإن التصميم والتزام الجهات الضامنة بعدم إعطاء الأولوية للحل العسكري للنزاع والدعوة إلى عملية سياسية عن طريق التفاوض أمر يستحق الثناء. ونعتقد أن من الضروري ضمان هذه الأحكام الرئيسية من البيان المشترك وتحقيقها على أرض الواقع. وهذا يستند إلى امتناع جميع الأطراف الوطنية والدولية عن العمليات العسكرية، التي يمكن أن تحوّل محافظة إدلب إلى هدف للقصف المكثف. وفي جلسة الإحاطة يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.8345)، كنّا جميعاً متفقين على التشديد على العواقب الوخيمة التي يمكن للحملة العسكرية الشرسة أن تلقيها على تلك المنطقة.

وإنه لصواب أن علينا أن نكافح الإرهابيين النشطين من أجل استعادة السلام والاستقرار في سورية. ولكن كما أشار الرئيس الإيراني في مؤتمر القمة، يجب أن يتم ذلك دون التسبب في المعاناة للسكان المدنيين بانتهاج سياسة الأرض المحروقة. وفي حين لا يبدو أن هناك حلاً عسكرياً واضحاً لتحييد الجماعات الجهادية في إدلب، فإن من الواضح أيضاً أن هجوماً مدمراً لا ينبغي أن يُعتبر أنه الرد المناسب. وحتى لو نجح هذا الهجوم في دحر هذه المجموعات في ساحة المعركة، فسيظل خطر الجهاديين ماثلاً. لقد شهدنا هذا السيناريو يتكشّف في العام الماضي في وادي الفرات بعد الانتصار الإقليمي واستعادة مدينة دير الزور على يد الجيش السوري من مليشيات تنظيم الدولة الإسلامية. ولا يزال بإمكان العناصر المتبقية من المليشيات الجهادية مواصلة شن حرب غير متناظرة في سورية وما وراء حدودها في المناطق غير الخاضعة لسيطرة حكومات المنطقة. ولذلك، فإنني أردد كلمات المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، الذي قال مؤخراً:

”فلنحاول تجنب أن تنتهي آخر المعارك، وربما المعركة الرئيسية، للنزاع في الأراضي السورية بشلال من الدماء. وإننا نطلب من جميع البلدان الإبقاء على الضغط المعنوي لتفادي الخيار العسكري المشدد في إدلب والسماح بالمزيد من الوقت للمفاوضات“.

وفي هذا الصدد، نُعرب عن تفاؤلنا بشأن الاجتماعات التي عقدها المبعوث الخاص بالأمس واليوم مع ممثلي الجهات الضامنة في أستانا من أجل المفاوضات الرامية إلى تمهيد الطريق نحو السلام وإمكانية إيجاد حلول بديلة لإنهاء حالة الجمود والنزاع المسلح في سورية من خلال تنفيذ لجنة دستورية شاملة للجميع بقيادة سورية.

وفي حين أن خطط مكافحة الفصائل المسلحة والإرهابية في إدلب لا زالت على طاولة البحث، يجب أن تكون أولوية مجلس الأمن هي أن يواصل التركيز على حماية السكان المدنيين، الذين هناك بالفعل ٣ ملايين شخص منهم تقريباً مشردون ولا مكان ليلجؤوا إليه.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بادئ ذي بدء، سيدتي الرئيسة، أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تضامننا مع حكومة وشعب الولايات المتحدة في هذا اليوم، الذي يصادف ذكرى الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. لقد كان بلدي من بين أول من واجه ويلات الإرهاب وتعرف بشكل مباشر آثاره المدمرة. ولا يمكننا في إثيوبيا بوجه خاص أن ننسى إحياء تلك المناسبة المروعة، فهي تتزامن للأسف مع الاحتفال بالسنة الإثيوبية الجديدة. وستظل أفكارنا وصلواتنا دوماً مع الضحايا وأسرهم.

ونشكر وفد الاتحاد الروسي على الإحاطة الإعلامية التي قدمها بشأن نتائج مؤتمر قمة أستانا. إن أهمية هذه الجلسة قد تأكدت الأسبوع الماضي بوضوح في دورها الذي تقوم به من أجل إيجاد حل دائم للحالة في إدلب (انظر S/PV.8345). ومع استمرار الإبلاغ عن الإصابات في صفوف المدنيين، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في إدلب. وكما ذكرنا مراراً

وتكراراً، يمكن للمزيد من التصعيد العسكري في إدلب أن يُفاقم الأزمة الإنسانية ويؤثر سلباً على برنامج المساعدة الإنسانية الذي يعتمد عليه ملايين الأشخاص للبقاء.

ونشير إلى أن إيران وروسيا وتركيا قد اتفقت على مواصلة التنسيق الثلاثي الأطراف، وقررت أن تعالج الحالة في إدلب بروح من التعاون ووفقاً للبيان المشترك الصادر عقب مؤتمر القمة. إن الظروف السائدة على أرض الواقع صعبة وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسّقة.

ومن المهم بشكل حيوي أن تواصل الدول الضامنة لمسار أستانا الامتثال لاتفاق تخفيف التوتر والتوصل إلى حل مستدام لحماية المدنيين والمرافق المدنية. ولا يزال تيسير إيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وسريع ومستمر ودون عوائق أمرا بالغ الأهمية لضمان أن تتمكن الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني من إيصال المساعدات إلى جميع المحتاجين.

كما أكد البيان المشترك على أنه، في سياق مكافحة الإرهاب، من المهم للغاية الفصل بين الإرهابيين المدرجين في قائمة الأمم المتحدة والمعارضة المسلحة. وفي هذا الصدد، يمكن النظر في الاقتراح الذي قدمه المبعوث الخاص دي ميستورا يوم الجمعة بشكل إيجابي، بهدف ضمان سلامة المدنيين والبنية التحتية المدنية. ونأمل أن تتم مناقشة ذلك في المشاورات الجارية مع الدول الضامنة لمسار أستانا في جنيف.

أخيرا، نؤكد على أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة السورية. ومن ثم، ينبغي لجميع الأطراف السورية والدول التي لديها نفوذ أن تشارك في الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص بهدف إنشاء اللجنة الدستورية وبدء عملها، وأن تدعمها. وفي نهاية المطاف، فإن ما يمكن أن يعالج معاناة السوريين على نحو مستدام يتمثل في إجراء حوار سياسي يقوده السوريون ويمتلكون زمامه، بتيسير من الأمم المتحدة.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنضم إلى زملائي في الإعراب عن تعازينا وتضامننا معكم، سيدتي الرئيسة، وبعثة بلدكم، وجميع أصدقائنا الأمريكيين ومواطني هذه المدينة العظيمة، نيويورك، إثر الخسائر التي سببتها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ومع جميع البلدان التي فقدت، مثل بلدي، مواطنين في تلك الهجمات. وإذ أتكلم بصفتي شخصا عمل بشكل وثيق للغاية مع الحكومة الأمريكية وحكومات أخرى في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر، يمكنني أن أقول إنني لن أنسى أبدا ذلك اليوم وأننا لن نتوقف أبدا عن الوقوف إلى جانبهم في مكافحة الإرهابيين وفي الحملة التي لا تحيد لحماية مجتمعاتنا والدفاع عن المدنيين.

لقد وقعت هجمات ١١ أيلول/سبتمبر دون سابق إنذار في يوم كانت سماؤه زرقاء صافية. وتتابع فصول الأهوال التي تعيشها سورية أمام أعيننا منذ أكثر من ست سنوات مرت ببطء. وعملت معنا روسيا وإيران بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. ونحثهما على العمل معنا الآن لوقف الهجمات وحماية المدنيين في إدلب. وقد مرت سورية بالعديد من المنعطفات. وكان اجتماع أستانا، وهو ما نود أن نصدقه، منعطفا آخر يمكن أن ينجح. وأعتقد أنه من المهم للغاية أن نتمكن من إجراء هذه المناقشة اليوم. وسنستمع بعد قليل إلى زميلنا التركي، الذي نرحب به في المجلس.

ولكنني أود أن أؤكد في البداية أننا نتفق بشدة مع الرئيس أردوغان. فقد كتب في هذا الصباح في جريدة ”وول ستريت جورنال“ أن الحل الذي يطرحه الأسد لمكافحة الإرهاب حل زائف. وقال إن خطة شن هجوم عسكري على إدلب لن تؤدي سوى لإيجاد بؤر إرهاب جديدة. إن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام كان نتيجة وليس سببا لما يجري في سورية.

ونحن نواجه اختيارا بين هجوم عسكري من جانب روسيا والأسد على إدلب، والذي قال العديد من الزملاء اليوم

إنه سيودي بحياة آلاف المدنيين. وقد رأينا في شرق حلب والغوطة الشرقية ما الذي يترتب على ذلك من قتل للأطفال؛ وهجمات على المدارس والمستشفيات، حتى تلك الموجودة في مناطق تم إخراجها من ساحة النزاع؛ واستخدام وحشي للأسلحة الكيميائية – أو توفير الدعم وإتاحة المجال والوقت لتركيا وجماعات المعارضة للفصل بين الإرهابيين والتصدي لهم بأنفسهم. وتركيا لديها خطة بشأن إدلب، تنطوي على التوصل إلى اتفاق مع المعارضة السورية ليمتنع النظام عن مهاجمتها أثناء مكافحتها للإرهاب. وهذا هو ما ينبغي أن نناقشه اليوم، لكنني أعتقد أن هذا لم يُذكر في الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليه من روسيا للتو.

كما نود أن نتكلم عن الكيفية التي يمكننا بها العمل معا، عن طريق محفل أستانا أو أي تجمع عامل آخر، لمعرفة كيف يمكن للنظام أن يعمل مع المعارضة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في إدلب. وأود أن أعرف الأسباب التي تمنع المجلس من أن يقضي بعض الوقت لمناقشة كيفية الاستفادة من العمل المُنجز في أستانا تحقيقا لهذه الغاية. ومن شأن ذلك أن يوفر خطة لتخليص المنطقة من المتطرفين، كما أن من شأنه أن يوفر بدايات نموذج لمناقشة إطلاق عملية سياسية لإيجاد حل لهذا النزاع الذي طال أمده كثيرا.

لقد تكلم الجميع اليوم عن أهمية ألا يكون هناك أي بديل للحل السياسي. وبطبيعة الحال، نحن نتفق مع ذلك، ولكن المبعوث الخاص للأمم المتحدة أخبرنا بأن التقدم بشأن الحل السياسي مستحيل إذا تم شن هجوم عسكري على إدلب. ولذلك، أود أن أعرف من روسيا وإيران أنهما ستستجيبان لهذه الكلمات وستوقفان العمليات العسكرية وستأتيان إلى المجلس للدخول في مناقشات معنا جميعا، بما في ذلك تركيا، بشأن كيف يمكننا بالضبط الاستفادة من أستانا للانخراط بجدية من أجل إنهاء النزاع وإطلاق عملية سياسية في سورية في نهاية المطاف، بعد ست سنوات من واحدة من أسوأ الفظائع التي شهدناها في أي حرب منذ الحرب العالمية الثانية. وسأكون ممتنة لأن أستمع من روسيا وإيران بشأن كيف يمكننا تحديدا تحقيق ذلك.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ، بطبيعة الحال، بتوجيه الشكر إلى جميع أعضاء المجلس على تعازيهم وتمنياتهم القلبية. إنهم إخوتي وأخواتي، وأعتقد أن هذا هو السبب في أننا عندما نتكلم عن أمر مثل سورية، نكون جميعا متحمسين للغاية بشأنه. إننا نعلم طبيعة الشعور بالألم، ونعرف ما هي المعاناة ونشعر بالإحباط عندما نرى أمورا تحدث ولا نستطيع السيطرة عليها.

لقد تمت الدعوة إلى عقد هذه الجلسة من أجل مناقشة محادثات أستانا لإيجاد حل سلمي في سورية. ونرحب بالفرصة المتاحة لمناقشة آفاق إيجاد حل دبلوماسي في سورية، ولكن دعونا لا نضيع وقتا بسبب ما يستخدمه نظام الأسد وشريكاه الروسي والإيراني باستمرار من تضليل وصرف للانتباه وكذب صريح لتشويه هذا الحوار. فلنتكلم عن الحقائق على أرض الواقع في سورية.

في هذا الشهر، شهد العالم بالفعل تصعيدا عسكريا واضحا في إدلب. فقد شنت القوات الجوية الروسية وتلك التابعة لنظام الأسد أكثر من ١٠٠ غارة جوية. وهما يستخدمان البراميل المتفجرة والصواريخ والمدفعية. ويستهدفان المستشفيات والمرافق الطبية. ويقومان بشن ضربات مزدوجة وحشية ضد المتطوعين المدنيين أمثال ذوي الخوذ البيض. ولمن لم يسمع بالضربات المزدوجة، فإنها تعني قيام القوات الموالية للنظام بشن هجوم على منطقة ما ثم تنتظر لبضع لحظات حتى يصل المستجيبون الأوائل لتشن هجوما آخر بعد ذلك. إنه تكتيك مقزز يستخدمه الإرهابيون، لا الجنود المحترفون.

ووفقا لما ورد عن الأمم المتحدة، فقد تم بالفعل تشريد أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص بسبب الغارات الجوية الجارية. وقد استمعنا إلى كلام كثير اليوم، ولكننا لم نر أي إجراءات تدل على أن روسيا وإيران والأسد مهتمون بالتوصل لحل سياسي. فكل ما رأيناه جميعا هي أفعال لجبناء يرغبون في القيام بغزو إدلب غزوا عسكريا دمويا. لقد تعلمت تركيا ذلك الدرس في الأسبوع الماضي عندما اجتمعت مع روسيا وإيران. فقد كانت تركيا تريد التوصل لاتفاق على وقف لإطلاق النار في إدلب، ولكن روسيا وإيران رفضتا طلب تركيا واستمر نظام الأسد في شن هجماته الوحشية.

إن الولايات المتحدة لا تصدق منذ وقت طويل ما تقوله روسيا وإيران عن حرصهما على حماية المدنيين في إدلب من المزيد من العنف. وبغض النظر عن نوع الأسلحة أو الوسائل المستخدمة، فإن الولايات المتحدة تعارض بشدة أي تصعيد للعنف في إدلب. وينبغي لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن أن يكون لديه نفس الشعور. وحان الوقت لأن تتوقف روسيا عن إهدار وقتنا عندما يتعلق الأمر بالسلام في سورية. فقد أتيحت الفرصة لروسيا وإيران للبرهنة على مصداقية كل منهما باعتبارهما من الجهات الفاعلة البناءة في سورية. ولكن ماذا فعلتا بهذه الفرص؟ لقد قامتا بإنشاء ما يسمى بمناطق تخفيف التوتر في جميع أنحاء سورية، والتي انتهكتاها بخبث وبصورة منهجية وبلا رحمة. ففي شباط/فبراير، انتهكتا منطقة تخفيف التوتر في الغوطة الشرقية. وفي تموز/يوليه، نقضت روسيا بشكل صارخ التزاما تعهد به الرئيس بوتين والرئيس ترامب بالحفاظ على ترتيب وقف إطلاق النار في جنوب غرب سورية. والآن، تنتهك روسيا وإيران آخر منطقة مما يسمى بمناطق تخفيف التوتر في إدلب.

وهذه ليست إجراءات تتخذها أطراف تسعى إلى تحقيق السلام ويتوفر لديها حسن النية. وليست هذه هي الطريقة لإثبات الالتزام بحماية أرواح المدنيين، ولا الكيفية التي يمكن بها إقناع الولايات المتحدة وغيرها من البلدان بتمويل جهود إعادة الإعمار في سورية.

وأكرر أنه سيكون من العبث أن تنظر الولايات المتحدة والبلدان الأخرى في ما أطلقته روسيا وحلفاؤها من مطالبات بأن يمول العالم جهود إعادة الإعمار في سورية، بينما تدك الضربات الجوية الروسية إدلب في تصعيد لهجوم عسكري جديد. وتقوم روسيا وإيران والأسد بتدمير إدلب ويطلبون منا أن نسمي ذلك سلاما. ولكن الواقع هو أن عملية أستانا قد أخفقت. أخفقت في وقف العنف أو في التوصل إلى حل سياسي.

سنعلم أن نظام الأسد والدول التي تدعمه جادين بشأن عملية سياسية في سورية، لا عندما يتكررون وعودا جوفاء، ولكن عندما تتوقف أعمال العنف؛ حينما تتوقف الغارات الجوية والهجوم البري؛ حينما يسمحون للأمم المتحدة بإيصال المعونات الإنسانية المنقذة للحياة إلى المدنيين ويسمحون لهم بحرية التنقل للفرار من الحصار الوشيك؛ حينما يعملون معنا على تعقب الإرهابيين الحقيقيين، لا بالتسبب في ظهور إرهابيين جدد من خلال استهداف المدنيين الأبرياء؛ حينما نرى تحقيق تقدم لا رجعة فيه من خلال محادثات جنيف التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى عملية انتقال سياسي تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)؛ وحينما نرى توقفا تاما لتأثير إيران على مجرى الأحداث في سورية. لن نسمح لإيران، عبر واجهة عملية أستانا، باختطاف مستقبل الشعب السوري. ولن تتجاهل الولايات المتحدة وبقية المجتمع الدولي دور إيران وهجمات الأسد القاتلة على المدنيين.

وأود أيضا أن أكرر ما قلته في الأسبوع الماضي لنظام الأسد وأي شخص آخر يفكر في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية (انظر S/PV.8345). لقد أوفت الولايات المتحدة بوعدها حينما قالت إنها ستتصدى لاستخدام الأسلحة الكيميائية. إننا ملتزمون بذلك الإنذار. إن روسيا قادرة على وقف الكارثة

الوشيكة في إدلب. وقادرة على وقف أعمال القتل. ولا تزال قادرة على مضاهاة كلماتها عن السلام بالأفعال من خلال العمل في جنيف على تحقيق انتقال سياسي في سورية. ونرى أن أي هجوم عسكري على إدلب سيكون تصعيدا طائشا للنزاع. وإن واصل الأسد وروسيا وإيران نفس المسار، ستكون العواقب وخيمة. إن العالم سيحاسبهم ولن يغير أي عدد من جلسات مجلس الأمن ذلك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد استمعنا باهتمام بالغ إلى مناقشة اليوم. ونحن مهتمون بها شأننا في ذلك شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. اليوم طلب منا الكثير من الأعضاء الإفصاح عن خططنا بشأن إدلب. ونود أيضا أن يشاطرنا التحالف خططه بشأن سورية. لكن، وبصراحة، لا الخطط التي كشف عنها ممثلو أعضاء التحالف ولا تلك المعرب عنها خلال جلسة اليوم تبعث على الأمل. لقد استمعنا إلى تهديدات محددة ضد دولة ذات سيادة وضد روسيا، لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية.

حينما ناقشنا تلك المسألة هنا يوم الجمعة في القاعة، رأيت الدقة في كيفية إعراب شركاءنا الغربيين عن مواقفهم. ودق ناقوس الخطر مع إعلان احتمال استخدام القوة ضد دولة ذات سيادة، ضد سورية، لا للتصدي للاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية فحسب، بل للعملية العسكرية في إدلب. وأود أن أسألكم، سيدتي الرئيسة، ألا تحاولوا تبديل هذه المصطلحات. إننا نتكلم عن عملية لمكافحة الإرهاب في إدلب، وليس عن عملية عسكرية. وقد كانت هناك إشارات مستمرة إلى مناطق التهدئة، ولكن أود أن أشدد مرة أخرى على أنه من المفترض أن تكون تلك المناطق مناطق مؤقتة. ولم يكن من المفترض أن تكون دائمة. وستحل محلها، إن عاجلا أو آجلا، فترات هدنة محلية، وفي حال لم تنفذ، ستحل محلها عمليات لمكافحة الإرهابين. ذلك ما حدث في مناطق تخفيف التوتر الأخرى التي تقع حاليا تحت سيطرة السلطات السورية. والتي يعود إليها المدنيون السوريون حاليا.

لكن اليوم ويوم الجمعة، لاحظت أمرا آخر وهو أن بعض زملائي ما فتئوا يحاولون محاولات مستميتة الوقيعة بين الجهات الضامنة في أستانا. ولن ينجحوا في ذلك المسعى. يود بعضهم لو فشلت عملية أستانا. وقد ذكرت زميلتي ممثلة الولايات المتحدة أن العملية قد فشلت. ولعل ذلك هو ما تريدين أن يحدث، سيدتي الرئيسة، ولكن يؤسفني أن أخيب ظنك – لأن عملية أستانا مستمرة. وأنا متأكد أننا بفضلها سنتمكن من تحقيق نتائج ملموسة في سورية.

لقد قلت هذا من قبل وسأكرره. كل ما يحدث وكل ما استمعنا إليه من احتجاجات بشأن إدلب لا يمثل شاغلا للمدنيين الذين يعيشون هناك. والذين نشعر بالقلق تجاههم مثلما تشعرون، سيدتي الرئيسة. إذ أن هناك محاولات لإيجاد سبيل للحفاظ على آخر معاقل الإرهاب في سورية، وبالتالي، منع الحكومة السورية من استعادة السيطرة الكاملة على أراضيها. ولا نزال ندعوكم إلى التخلي عن هذه المحاولات والعمل على العملية الحقيقية للتوصل إلى تسوية سياسية. ويمكنكم أن تتأكدوا من أننا على اتصال وثيق مع الشركاء في عملية أستانا ومع من يسيطرون على الوضع في عين المكان في إدلب لمنع معاناة المدنيين الناجمة عن عملية مكافحة الإرهاب، قدر الإمكان.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعرب اليوم عن التعازي إلى أسر وأصدقاء ضحايا الإرهاب.

لقد عقد مؤتمر القمة الثلاثي في طهران في وقت حاسم الأهمية. وناقش رؤساء إيران وروسيا وتركيا، في رضى عن إسهام صيغة أستانا في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في سورية، الطريق صوب السلام الدائم في البلد. ووجهوا رسائل واضحة من خلال بيانهم المشترك. وأكدوا على التزامهم القوي والمستمر بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وهي الحقوق المتأصلة لكل دولة، وسورية ليست استثناء. ويجب على الجميع احترام تلك الحقوق. ورفض الرؤساء الثلاثة جميع المحاولات الرامية إلى خلق واقع جديد في الميدان تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. يجب الاستماع إلى تلك الرسالة الصريحة والواضحة. إن إيران، كضحية للأسلحة الكيميائية، تدين بأشد العبارات أي استخدام لتلك الأسلحة من جانب أي شخص وفي أي وقت وفي أي مكان. وفي الوقت نفسه، فإننا نحذر من أي هجمات، بما في ذلك تحت ذريعة الادعاء باستخدام الحكومة السورية لهذه الأسلحة. في الوقت الذي دمرت فيه سورية كافة أسلحتها الكيميائية تحت إشراف دولي، فإن تلك الإعادات هي مجرد تزييف في محاولة لاستخدام القوة ضدها. وأي محاولة من هذا القبيل لن تؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الحالة.

وثمة رسالة واضحة وقوية أخرى من مؤتمر القمة هي أن الرؤساء عازمون على مواصلة تعاونهم للقضاء على جميع الإرهابيين، بمن في ذلك داعش وجبهة النصرة وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة أو داعش التي حددها المجلس بوصفها جماعات إرهابية.

وبالطبع، يجب أن يتم ذلك مع منع الإصابات في صفوف المدنيين. وهذا هو السبب في أن الرؤساء أعادوا تأكيد عزمهم على العمل من أجل حماية المدنيين. وكما أكد الرئيس روحاني في مؤتمر قمة طهران، تتطلب مكافحة الإرهاب اتباع نهج شامل يراعي جميع جوانب هذه الظاهرة البغيضة. ومن هذا المنظور، فإن مكافحة الإرهاب في إدلب هي جزء لا يتجزأ من مهمة استعادة السلام والاستقرار في سورية، ولكن ذلك يجب ألا تضر تلك المكافحة بالمدنيين.

وبالمثل، فقد تم إبراز تحسين الحالة الإنسانية من خلال تيسير وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق إلى جميع السوريين المحتاجين.

وستكون هذه هي المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بالجهود الجارية لمكافحة الإرهابيين في إدلب.

ولهذا السبب تحديدا، أكد الرؤساء على الأهمية البالغة لفصل الإرهابيين والجماعات المعارضة المسلحة التي انضمت إلى نظام وقف إطلاق النار أو ستنضم إليه.

ومن الرسائل الأخرى الملموسة لمؤتمر قمة طهران أن النزاع السوري لا يمكن أن ينتهي إلا من خلال عملية سياسية تفاوضية.

وفي ظل هذه الخلفية، شدد الرؤساء على ضرورة التعاون وعزمهم عليه وتعزيز عملية سياسية يملكها السوريون ويمسكون زمامها. إن الحق في تقرير مستقبل سورية يعود حصرا للسوريين. وتحقيقا لهذه الغاية، يكتسي التعاون من أجل إنشاء اللجنة الدستورية وبدء أعمالها أهمية بالغة.

وبموازاة هذه الجهود، ينبغي أن تُهيّأ الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية لجميع اللاجئين والمشردين داخليا. وبلا شك سيسهم ذلك في وقف إطلاق النار والحوار الوطني والتعجيل بعملية المصالحة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الأهمية بمكان عقد مؤتمر دولي معني اللاجئين والنازحين السوريين.

وعلى الرغم من أن سورية تمر بمرحلة حرجة في دحر الإرهابيين واستعادة وحدتها وسلامتها الإقليمية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقف بحزم في بث الحياة من جديد في البلد. وكما قامت جمهورية إيران الإسلامية بدعم سورية لدحر الإرهابيين،

فإنها ستؤدي كذلك دورها البناء في تحقيق السلام والازدهار في البلد.

وأخيرا، فيما يتعلق بإشارة ممثلة الولايات المتحدة إلى بلدي، أود أن أؤكد من جديد أن إيران دعتها سورية مكافحة الإرهابيين. غير أن العمليات العسكرية للولايات المتحدة في سورية غير شرعية وعمل عدواني. فهي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وينبغي أن تنتهي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أيضا أن أؤبن ضحايا الحادث الذي وقع في ١١ أيلول/سبتمبر. إن قلوبنا مع أسرهم ونصلي من أجلهم. وينبغي ألا ننسى ذلك اليوم المأساوي أو نقلل من تأهبنا، وينبغي أن نظل متحدين في مكافحة الإرهاب.

لقد قدم الممثلان الدائمان للاتحاد الروسي وإيران إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن مؤتمر قمة طهران المعقود في ٧ أيلول/سبتمبر. بناء على تعليمات من حكومة بلدي، أود أيضا أن أتشاطر معكم آراء بلدي بشأن نتائج مؤتمر القمة وموقفنا بشأن التطورات في إدلب.

لقد أنشئت صيغة أستانا من أجل المساعدة على الحد من العنف في جميع أنحاء سورية وإعطاء زخما للعملية السياسية. وتمت إعادة التأكيد على أهمية الحفاظ على جهودنا المشتركة الرامية إلى إنهاء النزاع في سورية من خلال حل سياسي، في اجتماعات أستانا. وكانت أكثر النتائج الملموسة التي تمخضت عن الصيغة هي إنشاء مناطق تخفيف التوتر. وكمثال على ذلك، أدت منطقة تخفيف التوتر في إدلب، إلى انخفاض العنف في الإقليم.

وكانت إدلب هي البند الرئيسي من جدول أعمال مؤتمر قمة طهران. اتفق القادة على ضرورة معالجة الحالة في إدلب بما يتماشى مع مبادئ التعاون وروحها التي اتسمت بها صيغة أستانا. وتكتسي هذه المبادئ المشتركة، مثل الحفاظ على السلامة الإقليمية لسورية، والحاجة إلى إيجاد حل سياسي للنزاع، أهمية حاسمة كي تنجح جهودنا في إدلب وفي أماكن أخرى في سورية.

وفي مؤتمر القمة، أكد الرئيس أردوغان على الحاجة إلى الحفاظ على منطقة تخفيف التوتر، ودعا إلى الوقف الفوري والكامل لإطلاق النار في محافظة إدلب. ويجب أن يشمل وقف إطلاق النار، كما أكد وزير دفاع بلدنا يوم أمس، جميع الهجمات الجوية والبرية. ولا يمكن أن يكون هناك تسلسل هرمي للإعدام التعسفي. ولئن كنا ندين الهجمات الكيميائية ونحذر منها، لا يمكننا أن نتغاضى عن استخدام الأسلحة التقليدية، التي لا تزال تسبب خسائر جسيمة. وتشمل دعواتنا إلى الوقف الفوري لإطلاق النار جميع العمليات العسكرية، وستواصل تركيا العمل على هذا الأساس. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود التي نبذلها بنشاط وعلنية من أجل تحقيق تلك الغاية.

وكما أشار أعضاء مجلس الأمن، لا شك في أن شن عملية عسكرية شاملة سيؤدي إلى كارثة إنسانية. وستسفر هذه العملية عن موجة واسعة النطاق من اللاجئين، ومخاطر أمنية الهائلة بالنسبة لتركيا وبقية أوروبا وخارجهما. لقد بذلنا جهودا استثنائية، مع كل سخائنا، من أجل التخفيف من معاناة الشعب السوري، بما في ذلك استضافة نحو ٣,٥ ملايين لاجئ، أي أكثر من أي بلد آخر في العالم. ولكن علينا أن نواجه الواقع: فقد تجاوزت الأمور حدود قدراتنا منذ فترة طويلة.

وببساطة، لا يمكننا أن نسمح بالأمر الواقع في إدلب، الأمر الذي من شأنه أن يعرض للخطر حياة الملايين من المدنيين الأبرياء. وهذا واجبنا الجماعي كمجتمع دولي. إن الناس الذين

يشاهدوننا قلقين في إدلب ليسوا إرهابيين، بل ٣,٥ ملايين مدني، منهم مليون نسمة من الأطفال. ويجب ألا نخذلهم.

إن النظام السوري يسعى إلى إضفاء الشرعية على عمليته على أساس مكافحة الإرهاب. ولا يخطئن أحد: لن تحقق هذه العملية الهدف المذكور. وفي مكان يتسم بالتعقيد مثل إدلب، فإن الأساليب التقليدية في مجال مكافحة الإرهاب لن تحقق النتائج المرجوة. بل على العكس من ذلك، ستؤدي إلى خلق المزيد من المعاناة وستعزل المزيد من السوريين وستغذي نزعة التطرف لديهم. ومن هذا المنطلق، لن تعمل العملية العسكرية في إدلب إلا لمصلحة الإرهابيين.

إن وقف إطلاق نار مستدام هو لوحده الذي سيتيح المجال لتهيئة بيئة لمكافحة الإرهاب بصورة فعالة. وينطوي ذلك على اتباع النُهُج التي تتطلب الوقت والصبر. وهذا ما دأبت تركيا على العمل على تحقيقه من خلال جهودها الرامية إلى الفصل في إدلب. ولكي تنجح جهودنا، يجب أن يُعطى المدنيون والجماعات المعارضة المعتدلة ضمانات بأنهم لن يُستهدفوا إذا انفصلوا عن الإرهابيين. وهذا هو الهدف الأساسي من دعوة الرئيس أردوغان إلى وقف إطلاق النار.

وتماشيا مع مذكرة أستانا، أنشأت تركيا ١٢ مركز مراقبة ثابت في منطقة تخفيف التوتر بإدلب. وقد حالت مراكز المراقبة التابعة لنا دون وقوع انتهاكات. كما أسهم وجودنا أيضا في تهيئة الظروف اللازمة لفصل الإرهابيين عن جماعات المعارضة المعتدلة.

علاوة على ذلك، تتصدر تركيا جهود مكافحة الإرهاب، ونحن مصممون على مكافحة هذه الآفة دون التمييز بين الجماعات الإرهابية. لقد أعدنا الاستقرار والهدوء في المناطق التي تم تطهيرها من الإرهابيين في سورية. ويسرنا أن نلاحظ أن مئات الآلاف من السوريين قد عادوا طوعا إلى ديارهم، وأن اتباع نهج مسؤول إزاء مكافحة الإرهاب يمكنه بالفعل كسب القلوب والعقول.

وينبغي ألا يكون هناك أي أوهام: لا يمكن أن يكون هناك انتصار عسكري في سورية. ولن يحقق الحل العسكري أي شرعية أو سيوجد تسوية دائمة. إذ لا يمكن اكتساب الشرعية إلا من خلال حل سياسي تفاوضي. تظل عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة المكان الرئيسي لتحقيق تلك الغاية تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق). وستكون الحالة في إدلب حاسمة بالنسبة لمصير العملية السياسية.

وفي مؤتمر قمة طهران، كررت الجهات الضامنة الثلاث التأكيد على عزمها على مواصلة الجهود المشتركة الرامية إلى النهوض بالعملية السياسية. وأكدوا مجددا على التزامهم بالمساعدة في إنشاء اللجنة الدستورية وبدء أعماله. وفي هذا الإطار، يجتمع حاليا كبار المسؤولين من الجهات الضامنة الثلاث مع المبعوث الخاص دي ميستورا في جنيف لمواصلة مناقشاتهم من أجل بدء أعمال اللجنة.

ونعلق أهمية قصوى على إنشاء لجنة دستورية وتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة دون المزيد من التأخير.

وكما ذكر الرئيس أردوغان في مقالته التي نُشرت في صحيفة ”وول ستريت جورنال“ أمس،

> ”إدلب هي المخرج الأخير قبل وقوع قتلى. وإذا لم يقم المجتمع الدولي، بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة، باتخاذ إجراء الآن، فلن يدفع السوريون الأبرياء وحدهم الثمن، بل إن العالم بأسره سيدفع الثمن. وتبذل تركيا كل ما في وسعها لوقف سفك الدماء في بلد مجاور. ومن أجل ضمان نجاحنا، يجب على بقية دول العالم أن

تضع جانبا مصالحها الذاتية الضيقة وأن تلقي بثقلها وراء الحل السياسي”.

إننا نواجه اليوم، مع شركائنا في أستانا، ومع المجلس تحت هذا السقف ومع المجتمع الدولي بأسره، لحظة الحقيقة للدفاع عن القيم التي نؤيدها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت ممثلة المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأتكلم بإيجاز، ولكني أود أن أشكر الممثل التركي على إعادة عرض الخطة التركية. لقد استمعنا جميعًا بعناية فائقة إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية بشأن مؤتمر أستانا. ولا نريد الانتقاص من جهود أستانا؛ فنحن ندعم أي تحرك لإطلاق العملية السياسية. ولكننا لم نسمع سوى خطة واحدة اليوم لمحاولة تجنب إراقة الدماء في إدلب وإحداث تغيير على أرض الواقع. وأود أن أحث جميع أعضاء مجلس الأمن على الالتفاف حول الخطة التي عرضها زميلنا التركي.

وما يقلقني هو أننا بدلاً من ذلك، سمعنا رواية مفادها أن استعادة سورية السيطرة الكاملة على أراضيها مرادفة لمحاربة الإرهابيين. وبالنسبة لأهل إدلب، فإن المعادلة ليست كذلك. فأهالي إدلب سيعانون بشكل رهيب إذا تم شن هذا الهجوم العسكري. ومبدأ التناسب الذي ينص عليه القانون الدولي الإنساني موجود تحديدا للتطبيق في حالات كهذه.

ولذلك، آمل أن يتمكن المجلس من الاجتماع خلال الأيام المقبلة لمواصلة الحديث عن كيفية الاستفادة لأقصى حد من العملية السياسية والبناء على جهود أستانا، وكذلك إجراء مناقشة جادة جدا حول كيفية تفادي شن هجوم عسكري شامل على سكان إدلب.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.